



Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/26/5
1 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية
الاقتصادية الأفريقيين/ الدورة الأربعون للجنة

الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء

أديس أبابا، إثيوبيا
29 آذار/ مارس - 1 نيسان/ أبريل 2007

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي
في أفريقيا

ألف - مقدمة

1- اعتمد مؤتمر قمة رؤساء دول الإتحاد الأفريقي الذي انعقد في بانجول، غامبيا، في تموز/يوليه 2006 تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنتمكن من الاستجابة على نحو أفضل لأولويات القارة، لا سيما البرنامج الخاص بالتكامل الإقليمي. وقد أكد مؤتمر القمة مجدداً على دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها المؤسسة الأفريقية الرئيسية التي تساعد في تيسير عمل الإتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال تنفيذ برنامج التنمية في القارة.

2- وقد دأبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل في مجال مسائل التكامل الإقليمي منذ إنشائها في عام 1958. وأدت دوراً كبيراً في إنشاء بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية. غير أن أولويات القارة تغيرت في السنوات الأخيرة مع تحول منظمة الوحدة الأفريقية لتصبح الإتحاد الأفريقي واعتماد إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). وفي هذا الشأن ينبغي أن تعيد اللجنة الاقتصادية النظر في مجالات تركيز عملها وأن تعيد أيضاً تشكيل برامجها وأنشطتها من أجل الاستجابة لهذه التغييرات الاستراتيجية الجديدة على نحو أفضل وبقدر أكبر من الفعالية.

3- وستركز اللجنة بصورة أساسية بعد تصحيح مسارها على المضي قدماً ببرنامج التكامل الإقليمي وتعزيزه على صعيد القارة. وفي هذا الشأن ستركز بصفة خاصة على تقديم الدعم الكامل للإتحاد الأفريقي في سياق جهوده الزامية إلى تعجيل التكامل السياسي والاجتماعي-الاقتصادي في القارة، وتعزيز المواقف الأفريقية الموحدة والدفاع عنها، وتهيئة الظروف اللازمة لمساعدة القارة على أداء الدور الذي يليق بها في الاقتصاد العالمي. وستنجز اللجنة الاقتصادية هذه المهام عن طريق تعزيز الحوار وإجراء الدراسات التحليلية في مجال التكامل الإقليمي. علاوة على ذلك ستسعى اللجنة إلى تعزيز القدرات وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات التي تعمل على إنجاز برنامج التكامل الإقليمي، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، كما ستزيد اللجنة الاقتصادية من مشاركتها في المبادرات والأنشطة العابرة للحدود في القطاعات التي تنسم بأهمية حيوية لبرنامج التكامل الإقليمي. ووفقاً لقرارات مؤتمر قمة بانجول، ستعمق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونها مع مفوضية الإتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي فيما يتعلق بجميع المسائل التي من شأنها النهوض ببرنامج التكامل الإقليمي على نطاق القارة.

4- وترى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باقتناع أن التكامل الإقليمي هو المجال الحاسم لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في البلدان الأفريقية. فالتكامل الاقتصادي يمكن أن يفضي إلى التآزر الاقتصادي نظراً إلى أن الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق في إطار جماعة إقليمية بأسرها أكثر من جملة الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق على صعيد فرادى البلدان التي تكون هذه الجماعة. ومما يزيد الحاجة إلى تعميق التكامل الاقتصادي في القارة ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أفضى إلى تكوين كتل إقليمية على صعيد القارات، بالإضافة إلى العولمة التي تتجاوز الحدود، والتقدم الذي تحقق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. علاوة على ذلك ستساعد زيادة حجم الأسواق الوطنية ومواءمة الأطر التنظيمية على تهيئة بيئة مواتية لربحية الاستثمارات في القارة.

5- والغرض من هذه المذكرة هو تقديم تقرير مرحلي لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن مبادرات التكامل الإقليمي في أفريقيا، والنماس دعم الوزراء للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتتطلع ببرامجها وأنشطتها المخططة في مجال التكامل الإقليمي. ونظراً إلى الدور الاستراتيجي للتكامل الإقليمي في إنجاز برنامج التنمية في القارة فمن المهم تقديم تقرير مرحلي عن التكامل الإقليمي للوزراء في جميع مؤتمراتهم المقبلة.

باء - القرارات الرئيسية التي اتخذتها مؤخراً الجماعات الاقتصادية الإقليمية

6- ما برحت أفريقيا تحقق بعض التقدم في سعيها إلى تحقيق التكامل. غير أن النتائج متباينة. فمنذ مؤتمر قمة بانجول اتخذت بعض قيادات الجماعات الاقتصادية الإقليمية قرارات مهمة سعياً إلى تعزيز التكامل الإقليمي في المناطق دون الإقليمية.

1- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

7- اجتمعت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في واغادوغو، بوركينا فاسو، في كانون الثاني/يناير 2007 وقررت تحويل الأمانة التنفيذية إلى مفوضية وإعادة هيكلة الأجهزة الرئيسية لتؤدي دورها كاملاً في عملية التكامل والتنمية في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، والتكيف بصورة أفضل مع البيئة الدولية.

8- ومن أجل ضمان إنشاء المنطقة النقدية الثانية بصورة سلسة، وهي المنطقة التي ستعمل بموازاة منطقة الجماعة المالية الأفريقية لغرب أفريقيا بحلول عام 2009، دعا مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها بغية الامتثال لمعايير تقارب الاقتصاد الكلي عن طريق الانضباط الصارم في شؤون الميزانية والإصلاحات الهيكلية.

9- وحث مؤتمر القمة الدول الأعضاء بشدة على اتخاذ كل التدابير الضرورية لتنفيذ أحكام المادة 10 من البروتوكول الخاص بحرية حركة الأشخاص، وحرية الإقامة والاستيطان.

10- وإدراكاً لأهمية الهياكل الأساسية للتكامل وتنمية اقتصادات غرب أفريقيا كلف مؤتمر القمة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن تولى أولوية عالية لتنمية قطاع النقل وإكمال الأجزاء المتبقية من الطرق الرئيسية الدولية والربط بين شبكات السكك الحديدية لتوحيد المسافات بين القضبان. ولا حظ مؤتمر القمة مع الارتياح التقدم الهائل الذي أحرز في إنشاء خط أنابيب غاز غرب أفريقيا فضلاً عن إنشاء منظومة مجمع الطاقة الذي سيربط بين شبكات كهرباء الدول الأعضاء.

2- السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)

11- عقدت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) مؤتمر قمتها في جيبوتي في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وأثنى مؤتمر القمة على جزر القمر وليبيا لأنضمامهما إلى منطقة التجارة الحرة التابعة للسوق ودعا الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة إلى الانضمام إليها قبل انعقاد مؤتمر القمة المقبل في أيار/مايو 2007. وكجزء من التحضيرات الرامية إلى تحويل كوميسا إلى اتحاد جمركي بحلول عام 2008 طلبت قيادة المنظمة إنجاز العمل بشأن التعريفات الخارجية الموحدة للمنطقة قبل انعقاد مؤتمر القمة المقبل.

12- وتأكيدياً لتصميمه على إنشاء الاتحاد النقدي، أيد مؤتمر القمة قرار لجنة محافظي المصارف المركزية التابعة لكوميسا بإنشاء معهد كوميسا النقدي الذي سيضطلع بالعمل التحضيري الضروري من أجل إنشاء الاتحاد النقدي لكوميسا في المنطقة. وحث مؤتمر القمة غرفة المقاصة التابعة لكوميسا على التعجيل بإنشاء نظام الدفع والتسويات الإقليمي ليبدأ تشغيله قبل نهاية عام 2007.

13- ومن أجل تعميق تنمية القطاع الخاص في منطقة كوميسا، أقر مؤتمر القمة إنشاء وكالة الاستثمار الإقليمية التي ستقود العمل في مجال تعزيز الاستثمار العابر للحدود والاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء، فضلاً عن وضع إستراتيجية إقليمية للاستثمارات التجارية في منطقة كوميسا. وطلب أيضاً من الأمانة العامة لكوميسا إكمال الاتفاق الأطاري للاستثمار من أجل التعجيل بإنشاء منطقة الاستثمار المشترك التابعة لكوميسا. ووجه مؤتمر القمة الأمانة العامة لكوميسا بإجراء حصر شامل لهياكل الإنتاج الصناعي والتصنيع الرئيسية في جميع الدول الأعضاء من أجل تحديد الصناعات القائمة والصناعات المحتمل قيامها التي يمكن أن تنتج السلع لسوق كوميسا وتستفيد من فرص الوصول إلى الأسواق وتوفر المشتريات.

14- وفي مجال الأمن الغذائي، حث مؤتمر القمة الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الزراعية الوطنية ومواءمة برامجها مع برنامج نيباد للتنمية الزراعية الأفريقية الشاملة لكفالة الاكتفاء الذاتي من الأغذية على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. ودعا مؤتمر القمة أيضاً الدول الأعضاء إلى تنفيذ أدوات تيسير التجارة الرامية إلى تعزيز التجارة عبر الحدود التي يمارسها صغار المنتجين والتجار.

15- وأثنى مؤتمر القمة على إنشاء صندوق كوميسا الذي من شأنه أن يقدم الدعم لتنمية الهياكل الأساسية في المنطقة. وأكد مؤتمر القمة مجدداً دعمه لتنفيذ مشروع شاير - زمبزي للطرق المائية وحث الأمانة العامة لكوميسا على دعم حكومة ملاوي في تعبئة التمويل اللازم للمشروع. واعتمد المؤتمر أيضاً إنشاء مجمع الطاقة لشرق أفريقيا بوصفه مؤسسة متخصصة تابعة لكوميسا ووسيلة لتعزيز الربط بين شبكات الطاقة في المنطقة وفي بقية أفريقيا.

16- وفيما يتعلق بالتعاون بين كوميسا والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى أيد المؤتمر التعاون بين كوميسا وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) في إطار لجنة التنسيق الإقليمي. وتجتمع لجنة التنسيق الإقليمي وفرقة العمل المشتركة لمناقشة تنسيق ومواءمة أنشطة هذه المؤسسات بهدف إنجاز المواءمة والتقارب على الصعيد البرنامجي من أجل التعجيل بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

3- جماعة شرق أفريقيا

17- عقدت جماعة شرق أفريقيا مؤتمر قمتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في أروشا، تنزانيا. وقرر مؤتمر القمة انضمام جمهورية رواندا وبوروندي كعضوين كاملتي العضوية في الجماعة اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2007 بعد أن أكمل البلدان إجراءات الانضمام.

18- ووافق مؤتمر القمة على إنشاء جماعة شرق أفريقيا بوصفها اتحاداً جمركياً ودعا إلى إجراء دراسات عن تحويل المنطقة إلى سوق مشتركة ومنح مؤتمر القمة أيضاً البضائع التي منشؤها البلدان الأعضاء في كوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي معاملة تفضيلية في مجال التعريفات الجمركية حتى نهاية عام 2008. وأيد مؤتمر القمة أيضاً التعاون الثلاثي بين جماعة شرق أفريقيا وكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما دعا مؤتمر القمة الدول الأعضاء إلى مواءمة تشريعاتها في مجال الاستثمار لتتسجم مع قانون الاستثمارات النموذجي لجماعة شرق أفريقيا.

4- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

19- قررت قيادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مؤتمر قمتها الماضي الذي انعقد في ماسيرو، ليسوتو، في آب/أغسطس 2006 تحويل الجماعة إلى منطقة تجارة حرة بحلول عام 2008 وإلى اتحاد جمركي بحلول عام 2010. كما دعا مؤتمر القمة الدول الأعضاء إلى معالجة مسألة تعدد عضويتها في الجماعات الاقتصادية الإقليمية نظراً إلى أن هذه المسألة تبطئ من التقدم صوب تعميق التكامل الإقليمي في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

20- وأكد مؤتمر القمة على ضرورة التعجيل بتنفيذ برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الخاص بالتكامل. وعلى ضوء ذلك أنشأ مؤتمر القمة فرقة عمل تتكون من وزراء مسؤولين عن المالية والاستثمار والتنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة للعمل بالتعاون مع الأمانة العامة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحديد خارطة طريق لاستئصال الفقر واقتراح التدابير الرامية إلى تحقيق الرصد السريع للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الجماعة الخاص بالتكامل. ومن أجل جذب المزيد من الاستثمارات إلى المنطقة وافق مؤتمر القمة ووقع على بروتوكول الجماعة الخاص بالمالية والاستثمار.

21- كما دعا مؤتمر القمة إلى التعجيل بإنشاء صندوق التنمية الإقليمية التابع للجماعة من أجل تمويل مشاريع التنمية.

5- تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص.)

22- انعقد مؤتمر قمة تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص.) في طرابلس، ليبيا، في حزيران/يونيه 2006. وكلف مؤتمر القمة الرئيس الحالي للتجمع بالعمل صوب الدمج بين التجمع واتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف إنشاء جماعة اقتصادية قوية وفريدة وقادرة على التعجيل بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وكانت القرارات الأخرى التي اتخذت تتعلق بقضايا في مجال السلام والأمن في منطقة التجمع.

جيم - التحديات أمام التكامل الإقليمي

23- رغم التقدم الذي حققته بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية، لا تزال أفريقيا تواجه عدداً من التحديات. ورغم نواياها الحسنة، فإن البلدان الأفريقية لا تعمل بحزم للمضي قدماً ببرنامج التكامل الإقليمي. فلا توجد آليات إنفاذ للتعامل مع الدول الأفريقية التي تقرر عدم الالتزام بالبروتوكولات والمعاهدات التي وقعت عليها.

24- كما أن عدم وجود آليات تعويض للخاسرين بسبب عملية التكامل يشكل عائقاً أمام التنفيذ التام لمخططات التكامل. فالرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على التجارة تمثل حصة كبيرة من إيرادات العديد من البلدان الأفريقية. فالخسارة المحتملة لهذه الإيرادات إذا ما تُدنت كل بروتوكولات عملية التكامل من شأنها أن تعوق عملية التكامل، حتى ولو كانت الفوائد المحتملة للتكامل تفوق تكلفه هذا التكامل.

25- وتعتبر شبكة الهياكل الأساسية في أفريقيا ضعيفة جداً مقارنة بالمقاييس العالمية مما يعوق التكامل المادي للقارة. ومما يفاقم من المشاكل التاجمة عن قصور الهياكل الأساسية الحواجز الكثيرة المقامة في الطرق الرئيسية الأفريقية وحالات التأخير في المراكز الحدودية، وإجراءات التخليص الطويلة وغير الملائمة، وممارسات بعض الموظفين المتسمة بالفساد.

26- كما أن انتماء البلد الواحد إلى عضوية جماعات اقتصادية إقليمية متعددة وتداخل وإزدواجية وظائف هذه الجماعات تقف حيزاً أمام برنامج التكامل. وباستثناء القليل من البلدان تنتمي معظم البلدان الأفريقية إلى عضوية أكثر من جماعة اقتصادية إقليمية واحدة. ولذلك فإن وجود العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والانتماء إلى عضوية أكثر من عملية تكامل أفريقية يفضيان إلى تشتت الجهود وإزدواجيتها بصورة غير سليمة وإلى سوء استخدام الموارد الشحيحة في القارة.

27- ويعتري بيئة الاقتصاد الكلي والبيئة المالية في أفريقيا قصور شديد. ومن المهم للغاية أن تنتهج الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية سياسات اقتصادية كلياً متقاربة. غير أن ما يلاحظ في معظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية الاختلافات الكبيرة فيما بين البلدان الأعضاء على صعيد التعريفات الجمركية ومعدلات التضخم وأسعار الصرف ونسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو رأس المال ومنغبرات الاقتصاد الكلي الأخرى. ومن المهم بنفس القدر تعزيز وتعميق الأسواق والمؤسسات المالية في القارة لدعم برنامج التنمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

دال - الأنشطة المخططة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التكامل الإقليمي

28- استجابة لتقييم أجراه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في عام 2004، تخطط اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذ برامجها للتكامل الإقليمي إلى حد كبير عن طريق مكاتبها دون الإقليمية الخمسة علاوة على ذلك ستكون المكاتب دون الإقليمية بمثابة حلقة الوصل بين مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ولهذا الغرض يجري حالياً تعزيز هذه المكاتب لكي تتمكن من مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ برامجها ذات الأولوية.

29- وسيستمر العمل على مواءمة برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخاص بالتكامل الإقليمي مع الرؤية والأهداف العامة للاتحاد الأفريقي، كما سيتم تنفيذه عن طريق ترتيبات شراكة قوية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وسيشمل هذا البرنامج في السنوات القليلة القادمة ما يلي: دعم السياسات والبرامج التي تعزز التعاون الاقتصادي والتكامل على صعيد القارة وفقاً لمعاهدة أبوجا والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ وترويج التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ ومواءمة وتنسيق سياسات وبرامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ ودعم ووضع السياسات والبرامج في مجال الهياكل الأساسية في إطار مبادرات نيباد الرامية إلى تعميق التكامل في القارة.

30- ولتحقيق هذه الأهداف والغايات ستسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إنجاز عدد من البرامج تشمل ما يلي:

1- تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا

31- أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2004 الطبعة الأولى من منشوراتها الرئيسية المعنونة "تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا". وبساعذ التقرير عن تقييم التكامل الإقليمي صانعي السياسات على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المستندة إلى الأدلة بشأن التكامل الإقليمي. والتقرير هو أيضاً أداة لرصد ومتابعة التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل في قطاعات رئيسية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

32- وقد صدر التقرير الثاني عن تقييم التكامل الإقليمي في تموز/يوليه 2006 في أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في بانجول، غامبيا. وركز التقرير الذي نُشر بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على ضرورة ترشيح الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبوصي التقرير بعدد من السيناريوهات لترشيح الجماعات الاقتصادية الإقليمية والفائدة الرئيسية للترشيح الكامل تكمن في تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالقضاء على تداخل مهام المنظمات الحكومية الدولية.

33- ويعتمد نجاح التكامل الإقليمي بصورة أساسية على انتهاج البلدان الأعضاء سياسات اقتصاد كلي متقاربة. فمن شأن التباينات بين البلدان الأعضاء في مجالات التعريفات الجمركية ومعدلات التضخم وأسعار الصرف ونسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو النقد ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى أن تعوق عملية التكامل علاوة على ذلك يمكن أن تفضي هذه التباينات إلى ممارسة الحكومات والأفراد لأنشطة الاكتفاء بالريع التي تقوض فرص الاستثمار المشروع. ويمكن أن يسهم ذلك في تقويض اقتصادات البلدان الأعضاء وأن يفضي من ثم إلى إضعاف عملية التكامل برمتها. ولذلك يتحتم أن تشمل عملية تعزيز التكامل الإقليمي مبادئ توجيهية لتحقيق التقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية على نطاق المنطقة بأسرها من أجل تعزيز البرنامج العام للتكامل الإقليمي.

34- ومن الضروري أيضاً تعزيز وتعميق الأسواق المالية من أجل تعبئة الموارد المالية المطلوبة لمشاريع التكامل الإقليمي مثل مشاريع الهياكل الأساسية وتعزيز هذه المؤسسات أيضاً نظام الدفع وتسهم في تيسير التجارة داخل وخارج الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبالإضافة إلى تحسين أداء الأسواق المالية يجب بذل الجهود لتشجيع هذه الجماعات على إنشاء مصارف تنمية في مناطقها لمساعدة البلدان الأعضاء على تمويل مشاريع الهياكل الأساسية غير أن التكامل بين الأسواق المالية في أفريقيا يتطلب مواءمة السياسات والإجراءات الوطنية التي تنظم شؤون هذه الأسواق والمؤسسات على نطاق البلدان الأعضاء.

35- وعلى ضوء ما سبق سيركز التقرير الثالث عن تقييم التكامل الإقليمي الذي سينشر في عام 2007 على إنجازات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التعاون النفعي والتقارب على صعيد الاقتصاد الكلي. وسيكون التقرير الثالث عن تقييم التكامل الإقليمي من ثلاثة أجزاء هي النظرية، والتحليل، والتوصيات في مجال السياسات العامة. وسيستخدم الجزء الأول من التقرير النظرية الاقتصادية لشرح الأهمية القصوى للتقارب على صعيد الاقتصاد الكلي والتكامل الاقتصادي لتعزيز برنامج التكامل الإقليمي في أفريقيا. وسيستخدم الجزء الثاني التحليل الاقتصادي لتقييم التقدم الذي أحرزته الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مجال التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي، وسيبحث أيضاً ما إذا كانت الأسواق المالية متكاملة أم لا. وسيقدم الجزء الثالث والأخير خيارات سياسات عامة بشأن كيفية انتهاج الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء برامج تمكنها من المضي قدماً صوب تحقيق التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي والتكامل المالي.

2- استعراض معاهدة أبوجا

36- عملاً بقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه في بانجول، غامبيا، ستستعرض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي معاهدة أبوجا مع مراعاة إعلان سرت الصادر في 9 أيلول/سبتمبر 1999 والقانون التأسيسي، كما ستقدم جدول زمني لتنفيذ مختلف مراحل التكامل من

جانبا الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وستقدم نتائج هذا الاستعراض لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المزمع انعقاده في تموز/يوليه 2007 في أكرا، غانا. ونظراً إلى أن مؤتمر قمة أكرا سيركز على مناقشة موضوع "حكومة الاتحاد الأفريقي" ستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إعداد عدد من الورقات لدعم قيادة الاتحاد الأفريقي في مداولاتها.

3- ترويج التجارة فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق تقوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية

37- يعتبر تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية إحدى النتائج المتوقعة لتحقيق التكامل في أفريقيا. ورغم مخططات الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحرير التجارة، لا يزال حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ضئيلاً للغاية وتقدر قيمة هذه التجارة بنسبة حوالي 10 في المائة من قيمة إجمالي الصادرات. وتوضح البيانات المستقاة من الدليل الإحصائي (2004) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن قيمة التجارة داخل الاتحاد الأوروبي تبلغ في المتوسط نسبة 60 في المائة من قيمة التجارة العالمية. وهذا ينطبق أيضاً على بلدان منطقة اتفاق التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية التي بلغت قيمة التجارة فيما بينها نسبة 58 في المائة في عام 2004. وفي حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا تجاوزت قيمة التجارة داخل هذه الرابطة بقليل نسبة الـ 20 في المائة، وهي النسبة التي تمثل قيمة صادرات هذه المنطقة. وبلغت قيمة التجارة فيما بين بلدان الجماعة في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي حوالي 20 في المائة من قيمة إجمالي صادرات هذه المنطقة.

38- ومن أجل تيسير التجارة داخل القارة ستساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لتمكين هذه الجماعات من التحول إما إلى مناطق تجارة حرة وإما إلى اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة. علاوة على ذلك ستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المجالات التالية: موازنة السياسات والبرامج التجارية وتنسيقها؛ والمزيد من تيسير التجارة؛ وإنشاء مناطق تجارة تفضيلية/مناطق تجارة حرة فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيساهم الوفاء بهذه الالتزامات بقدر كبير في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنصوص عليها في معاهدة أبوجا.

4- المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات والتعاون

39- ستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة التقنية للدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لبناء قدراتها على تنفيذ معاهدة أبوجا وتحقيق أهداف التكامل الواردة في نيباد فضلاً عن مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تحقيق التكامل بين برامجها من أجل العمل على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وستهيئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق مكتبها دون الإقليمي لغرب أفريقيا المنهاج اللازم لدعم التعاون الاقتصادي وأنشطة التكامل التي يضطلع بها تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص.) بينما سيؤدي المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا دوراً رائداً في تقديم الدعم للجنة الدولية لحوض نهر الكونغو-أوبانغي-شانغا لتصبح هذه اللجنة منظمة أكثر كفاءة.

5- فريق التعلم من الأقران المعني بإدارة الموارد الطبيعية

40- ستنشئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فريقاً للتعلم من الأقران يُعنى بإدارة الموارد الطبيعية. وسيكون هذا الفريق بمثابة المنتدى لصانعي السياسات لتقاسم الخبرات وتحديد أفضل الممارسات في هذا المجال. وسيحشد الفريق العاملين في مجال تنمية الموارد الطبيعية على صعيد الحكومات والجهاز التشريعي والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني بهدف إذكاء الوعي بشأن مساهمة الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية والنمو على المدى الطويل. وسيوفر الفريق لهؤلاء الأشخاص أدوات صوغ السياسات العامة وتنفيذها كما سيعزز معرفتهم وقدراتهم في مجال القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية.

6- المبادرات في مجال الهياكل الأساسية

41- شرعت نيباد في مبادرة التطوير المكاني الجديدة لتحقيق زيادة واسعة النطاق في الخدمات في مجال الهياكل الأساسية، وستشمل الأنشطة في هذا الشأن استعراض السياسات العامة والأطر القانونية والتنظيمية وستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمواصلة برامجها وأنشطتها مع مبادرات نيباد في مجال الهياكل الأساسية عن طريق تقديم الدعم الاستراتيجي لاستعراض دراسات الجدوى الموجودة في مجالات النقل والطاقة والموارد المائية والموارد الطبيعية بهدف تعزيز التكامل الإقليمي. ستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق مكتبها دون الإقليمية الخمسة بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لمواصلة وتنسيق برامجها وخدماتها في مجال الهياكل الأساسية على نطاق جميع المناطق دون الإقليمية. وستقدم اللجنة الاقتصادية المساعدة التقنية لدعم مجمع الطاقة لشرق أفريقيا وشركة كهرباء البحيرات الكبرى والشركة الدولية لكهرباء بلدان البحيرات الكبرى في شرق أفريقيا كما ستقدم الدعم لوضع آلية تمويل لمشاريع الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا وتمويل المبادرات في قطاع الطاقة في شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي.

42- وستواصل اللجنة الاقتصادية دعمها لتعزيز المبادرات في قطاع النقل الجوي في القارة. وستقدم اللجنة الاقتصادية أيضاً للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ولجنة الطيران

المدني الأفريقية ورابطة شركات الطيران الأفريقية من أجل رصد التقدم المحرز في مجال التنفيذ الكامل لقرار باماسوكرو بشأن تحرير سوق النقل الجوي الأفريقي فضلاً عن المسائل المتعلقة بالسلامة والأمن في مجال النقل الجوي. وعلى الصعيد دون الإقليمي ستعمل اللجنة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ برامجها في مجال الهياكل الأساسية للنقل، ومع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والتنفيذية لوسط أفريقيا، والدول الأعضاء من أجل تحسين الربط فيما بين خطوط النقل الجوي في وسط أفريقيا. وفي شرق أفريقيا ستقدم اللجنة الاقتصادية الدعم لإدارة ممرات النقل، كما ستقدم الدعم لتنمية خطط وسياسات نقل متكاملة في شمال أفريقيا.

7- تعزيز تنمية الموارد المائية وإدارتها بفعالية

43- ستعمل اللجنة الاقتصادية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من أجل تنمية وإدارة الموارد المائية عن طريق الترويج لتنفيذ الرؤية الأفريقية للمياه في عام 2025. ولذلك ستقدم اللجنة المساعدة التقنية للدول الأعضاء، ومنظمات أحواض الأنهار في مجال استراتيجيات وخطط الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار ومستجمعات المياه، كما ستنشر التقرير الأفريقي لتنمية الموارد المائية الذي يصدر كل سنتين بوصفه إسهام اللجنة الاقتصادية في تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم وستساعد اللجنة الاقتصادية في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على تنفيذ المبادرات ذات الصلة بالمياه بما فيها المركز الأفريقي لتبادل المعلومات بشأن المياه ومؤتمر التنفيذ والشراكة في مجال المياه والمرافق الصحية لعموم أفريقيا.

44- وفي وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي ستساعد اللجنة الاقتصادية في إعداد الدراسات عن الإدارة الفعالة والمستدامة للطرق المائية المشتركة، وستساعد في شرق أفريقيا في إعداد استراتيجية وخطة عمل شاملتين للإدارة الاقتصادية المستدامة لحوض بحيرة فكتوريا وحوض أنهار منطقة البحيرات الكبرى. وفي شمال أفريقيا ستروج اللجنة الاقتصادية لاستخدام الحوافز السوقية للحفاظ على التنوع الأحيائي عن طريق خطة عمل لإدارة المياه والبيئة.

هاء - آفاق المستقبل

45- تقدم هذه المذكرة استكمالاً بشأن برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتكامل الإقليمي الذي تمت مواعته استراتيجياً مع الرؤية والأهداف العامة للاتحاد الأفريقي. واللجنة الاقتصادية مصممة على السعي بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى إنجاز عدد من البرامج والأنشطة الرامية إلى تعزيز برنامج التكامل الإقليمي في القارة والمضي به قدماً.

مسائل ينبغي النظر فيها:

- دعم نشر التقرير عن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا: ينبغي أن تواصل أفريقيا تحليلها وتقييمها للتقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي على صعيد القارة وأن تنشر نتائج هذا التحليل والتقييم في تقرير ينشر بوصفه من المنشورات الرئيسية للجنة، وأن تستفيد في سياق ذلك من تجارب المناطق دون الإقليمية لمساعدة صانعي السياسات على اتخاذ قرارات استراتيجية مستندة إلى الأدلة بشأن التكامل الإقليمي.
- دعم إدراج التكامل الإقليمي في السياسات الوطنية: ينبغي أن تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجهود المبذولة على صعيد القارة لإذكاء وعي موظفي الحكومة وأعضاء البرلمانات، والعمال في القطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن مساهمة التكامل الإقليمي في تعزيز التنمية في القارة، كما ينبغي أن تساعد اللجنة الاقتصادية الدول الأعضاء على وضع مؤشرات ذات مصداقية لرصد وتقييم جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي كجزء من سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية العامة.
- تقديم الدعم في مجال الترويج للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية: ينبغي أن تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقرانياً الجماعات الاقتصادية الإقليمية على التحول إما إلى مناطق تجارة حرة، وإما إلى اتحادات جمركية، أو إلى أسواق مشتركة بهدف تعجيل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية حسبما نصت على ذلك معاهدة أبوجا، كما ينبغي أن تشجع اللجنة إنشاء مناطق تجارة حرة فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأن تدعم هذا التوجه بدراسات على سبيل المثال عن نتائج توقيع تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص.) لاتفاق إنشاء منطقة تجارة حرة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وكوميسا.
- دعم تمويل الهياكل الأساسية: ينبغي أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لإيجاد مصادر تمويل بديلة للاحتياجات الهائلة في مجال تحسين الهياكل الأساسية في أفريقيا التي تقدر تكلفتها بما يتجاوز 250 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال السنوات العشر القادمة نظراً إلى أن التمويل المقدم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين سيكون غير كاف لتلبية هذه الاحتياجات.

- دعم إنشاء آلية لتسوية المنازعات: ينبغي أن تضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين أطراً ملائماً لتسوية المنازعات على صعيد الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما يتعلق بترتيبات التكامل الأخرى نظراً إلى أن معظم القضايا المعروضة أمام محكمة العدل الدولية هي قضايا أفريقية، مما يعزى إلى حد ما إلى عدم وجود آلية أفريقية لتسوية المنازعات في معظم اتفاقات وبروتوكولات التكامل الإقليمي.